حدث وحديث

الحكومة تعاقب الشعب..!

مال اللـــه فرج

لم يمض الا يومان فقط على اضخم ممارسة ديمقراطية شهدها العراق من اقصاه الى اقصاه يوم الخميس الماضي بتوجه احد عشر مليون عراقي الى صناديق الاقتراع، في واحد من ابهى الاعراس الديمقراطية الذي اذهل العالم وانتزع اعجابه، ونسبة المشاركة في تلك الانتخابات تصل نحو ٧٠٪، حتى فاجأت الحكومة، هذا الشعب الصابر بعقاب قاسٍ بدل مكافأته على موقف متفرد في قيمه ومعانيه وثقه له التاريخ باحرف من نور.

ففي الوقت الذي يكاد فيه العراقيون يغرقون وسط الامواج العالية العاتية لازمات البطالة والفقر والسكن والمحروقات وتدني الخدمات الاساسية وارتفاع اسعار المواد الغذائية وتعثر مواد البطاقة التموينية، اذا بالحكومة اضافة لكل هذه الازمات تسلط على رقاب العراقيين سيف رفع اسعار المشتقات النفطية، وفي مقدمتها البانزين الذي رفعت سعره الى خمسة اضعاف ما كان عليه، بحجج وذرائع غير مقنعة وغير مقبولة، بل غير مشروعة وفق حسابات الموارد الحقيقية للثروات وللعائدات النفطية العراقية، بالاخص بعد ان وصل سعر برميل النفط في الاسواق العالمية الى (٦٠) ستين دولارا، بعد ان كان في السابق اقل من هذا بكثير، مما يسقط جميع ذرائع الحكومة ومبررات وزارة النفط التي اطلق عليها بعض العراقيين وبجدارة اسم "وزارة اللفط".

فبعد ان كان سعر ليتر البانزين في محطات التعبئة في العراق الذي يعد ثاني اكبر دولة في الاحتياطات النفطية بعد السعودية (٥٠) خمسين دينار افقط، ارتفع هذا السعر من خلال "العبقرية الميتافيزيقية" لوزارة "اللفط" الى ١٥٠ دينارا لليتر الواحد بالنسبة للبانزين المحسن، والى ٢٥٠ مئتين وخمسين دينارا لليتر الواحد، بالنسبة للبانزين المستورد، أي بزيادة قدرها خمسة اضعاف، ما وضع العراقيين امام كارثة جديدة تضاف الى كوارثهم الكثيرة والمتداخلة تلك هي "حرب الاسعار".

ان من حق العراقيين ان يطالبوا الحكومة باطلاعهم على حقيقة مستوى ثرواتهم وعائداتهم من عملية تصدير النفط ، وان يعرفوا الى اين تذهب هذه العائدات، ومن حقهم مقاضاة وزارة النفط والمطالبة بمحاسبة كل المسؤولين عن هذه المعاناة الجديدة التي سوف تفتح الابواب واسعة في حالة استمرارها امام حرب اسعار ملتهبة سوف تطول خبز الشعب وقوته اليومي بعد ان ضربت بقوة قطاعي النقل والمحروقات مباشرة.

ان من حق العراقيين ان يتساءلوا عن الذنب الذي ارتكبوه لتعاقبهم الحكومة هكذا وحبر الانتخابات لم يجف بعد، ومن حقهم ان لا يأسفوا على رحيل حكومة لم تسوق لهم الا الشعارات الفارغة ووعود الامن والاستقرار والرفاهية والرخاء التي لم يتحقق أي منها، وعمدت وهي تحزم حقائبها استعدادا للرحيل الى معاقبتهم بهذه الطريقة القاسية.

بيد ان السؤال الكبير والستراتيجي الذي يطرح نفسه، لماذا لم تنفذ الحكومة قرارها هذا قبل الانتخابات؟! وهل توقيته جاء ليجسد لعبة خداع كبيرة بحق هذا الشعب الذي ربما خذله من وضع ثقته به ام ماذا ؟!!

محطات الوقود باشرت البيع بالاسعار الجديدة واجور النقل تلتهب

تظاهرات في الموصل والسماوة والناصرية احتجاجاً على القرار والمواطنون يتخوفون من انعكاساته على الوضع الاقتصادي

بغداد / المحافظات / مراسلو (المدى)

اثار تطبيق قرار رفع اسعار المنتجات النفطية ردود افعال حادة لدى المواطنين وإثر مباشرة محطات الوقود برفع اسعار مبيعاتها سارع سواق سيارات الاجرة الى مضاعفة الاجور، مما تسبب في تزويد الشارع العراقي بشحنة جديدة من الغضب وصلت حد الشجارات (المدى) من جهتها تابعت تطورات هذا الموضوع الحساس في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات الاخرى

في مرآب منطقة بغداد الجديدة، ضاعف السواق العاملون على خط بغداد الجديدة . الكرادة الجادرية الاجرة من (٣٥٠) دينارا الى (٥٠٠) دينارا و (٧٥٠) الى جامعة بغداد وبغداد الجديدة. ومن بغداد الجديدة الى البياع من ٥٠٠ دينار الى ٧٥٠ دينارا. اما خط البياع الباب الشرقي فقد اصبحت الاجرة فيه ٧٥٠ دينارا بدل ٥٠٠ دينار ومن البياع الى منطقة العلاوي اصبحت الاجرة ٥٠٠ دينارا بدل ٢٥٠ دينارا، اما سواقي التاكسي فقد ضاعفوا الاجرة كثيرا فعلى سبيل المثال اصبحت اجرة النقل من بغداد الجديدة الى الباب الشرقي ٥٠٠٠ الاف دينار، بينما كانت لا تتجاوز قبل الزيادة ٢٥٠٠ دينار وبعضهم رفع الاجرة الى ٧٥٠٠ دينار من حي الجامعة الى الباب الشرقي.

وقد اثارت هذه الزيادة ردود افعال المواطنين في بعض المحافظات ففي محافظة ميسان خرجت تظاهرة كبيرة رفعت فيها لافتات تندد بقرار زيادة اسعار الوقود، وجابت التظاهرة اغلب شوارع مدينة العمارة وانتهت امام مبنى المحافظة، وقال علي خالد وهو احد المتظاهرين، لقد خرجنا اليوم لان هذا القرار يضر بمصالحنا ويرفع اسعار النقل، مشيرا الى ان الذين اصدروا هذا القرار. لا يحترمون ارادة الشعب ولا يريدون مصلحته، وقال جاسم خيون اننا نطالب باقالة وزير النفط لانه لم يراع ارادة الجماهير ويتصرف بخططه واعرب مسؤول في مجلس محافظة ميسان عن نية المجلس بعدم العمل بهذا القرار مثلما حصل في محافظة البصرة لانه يضر بمصالح شرائح متعددة من المجتمع.

وفي محافظة نينوى فوجئ ناقلو المنتجات النفطية في مدينة الموصل بارتفاع اسعار المحروقات الى مستوى غير طبيعي عن مستواها السابق رسميا بحسب ما جاء في كتاب وزارة النفط الى دائرة المنتوجات النفطية الشمالية، فقد طولب الوكلاء والناقلون بمبالغ اضافية تتلائم مع الزيادات الجديدة اذ وصل سعر اللتر الواحد من مادة "الكازوايل" الى ٩٠ دينارا في حين كان سعره السابق ٢٥ دينارا ووصل سعر اللتر الواحد من البنزين الى ٢٥٠ دينارا بعد ان كان ٥٠ دينارا ووصل سعر النفط الابيض الذي يتطلبه الاستهلاك المنزلي الى ٢٥ دينارا بعد ان كان سعر اللتر الواحد منه ١٠ دنانير.

ويرى عدد كبير من المواطنين ان هذه الزيادة غير المتوقعة ستشكل خطرا على السوق العراقية، من حيث تنتفي سهولة وصول هذه المنتجات الى المواطن مباشرة لتحل كلها ظاهرة الحلقات المتعددة من الوسطاء التي ستجد فرصة للمضاربة بالاسعار.

هذا وشهدت جامعة الموصل صباح امس الاثنين تظاهرة طلابية حاشدة في اعقاب تطبيق قرار رفع اسعار الوقود. وكانت التظاهرة التي سارت بشكل سلمي وبنطاق محدود داخل الحرم الجامعي بسبب منع القوات الاميركية للمتظاهرين من الخروج الى الشارع الرئيسي، قد انطلقت قبل بدء الدوام الرسمي بالقرب من كلية الهندسة، وذكر شهود عيان ان المتظاهرون رددوا شعارات مندده بالحكومة وسياستها، مطالبين بخفض اسعار الوقود وتوفيرها كون الزيادة الجديدة ستؤثر عليهم بشكل سلبي لانها ستؤدي الى ارتفاع كبير في اجور النقل.

وكانت قوات مدرعة اميركية قد سدت ومنذ ساعة مبكرة المنافذ الرئيسية للجامعة وقطعت الطرق المؤدية لها، مما عجل بانفضاض التظاهرة بسبب الاوامر الصارمة لجامعة الموصل في منع التظاهرات داخل حرمها. ومن جانب اخر وبعد يوم واحد من تطبيق قرار رفع الاسعار اغلقت جميع محطات الوقود في كلا جانبي مدينة الموصل ابوابها وامتنعت عن تزويد السيارات بالوقود طيلة النهار تحسبا لردود افعال المواطنين التي قد تكون عنيفة.

وفي محافظة ذي قار جرح احد المتظاهرين المحتجين في الناصرية بعد ان تظاهر المئات من اصحاب المركبات والمواطنين في المحافظة صباح امس احتجاجا على قرار رفع اسعار المشتقات النفطية.

وطالب المتظاهرون الذين اغلقوا الطرقات المؤدية الى وسط المدينة بالغاء القرار وتحسين الخدمات.

وقال احد المتظاهرين لقد طالبنا بالغاء القرار لكن قوات الشرطة واجهتنا باطلاق النار وجرح احد المتظاهرين.

ومن جهته اعلن مجلس المحافظة عن موقفه الرافض للقرار عبر مكبرات الصوت مؤكدا امتناعه عن تطبيقه واستمرار البيع بالسعر السابق.

وعلى الصعيد نفسه طلب المجلس من مدير شرطة توزيع المنتوجات النفطية الالتزام بقرار المجلس وعدم الانصياع لقرار الوزارة.

وخرجت في مدينة السماوة تظاهرة استنكار لرفع اسعار الوقود واستمرت التظاهرة التي شارك فيها العشرات من المواطنين اكثر من ساعتين امام محطة البنزين حيث قطع الطريق الرئيس بين السماوة والناصرية.

وقال آمر قوة التدخل السريع ومكافحة الشغب في السماوة ان المتظاهرين احرقوا الاطارات وقذفوا محطة البنزين والشرطة بالحجارة مما ادى الى اصابة شرطيين نقلا الى مستشفى السماوة العام وتحطيم زجاج عدد من السيارات التي توقفت جراء التظاهرة.

واضاف ان بائعي البنزين على الطريق هم اول من بدأوا بالتجمع ثم شارك معهم اصحاب المركبات للتنديد برفع الاسعار.

وقال عدد من المتظاهرين ان الايام القادمة ستشهد المزيد من التظاهرات ضد الحكومة التي عملت على رفع الاسعار مع تردي الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة.

هدد بالاستقالة اذا تم تطبيق هذا القرار

وزير النفط : الحكومة تكافئ الشعب على مشاركته المراثونية في الانتخابات برفع اسعار الوقود قبل ان يجف الحبر على الاصابع

بغداد: كريم السوداني

اكد وزير النفط الدكتور ابراهيم بحر العلوم انه سيستقيل اذا تم الاصرار على العمل باسعار الوقود الجديدة.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي حضرته (المدى) وقال بحر العلوم: أطالب الحكومة والسيد رئيس الوزراء الدكتور الجعفري التريث في تطبيق الزيادات الجديدة في اسعار المشتقات النفطية بشكلها الحالي وان يتزامن ذلك مع عمل جاد وفاعل في اطلاق التخصيصات للعوائل الفقيرة من اجل طمأنة العوائل بان هذه العوائد ستعود اليها.

واوضح وزير النفط ان على الحكومة اخضاع قرارات صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية لمناقشات مستفيضة على اعلى المستويات للتوصل الى قراءة متأنية لتوابع مثل هذه القرارات على اوضاع المواطنين خاصة في مسائل النقل والخدمات.

واشار بحر العلوم الى ضرورة اتخاذ الخطوات المعتدلة والهادئة وبشكل تدريجي في طريق معالجة الاوضاع الاقتصادية اذ ان هناك تركة آلمت بالعراقيين ولمعالجتها بشكل سليم وهادف علينا طمأنة المواطن باننا سنبذل الجهد من اجل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ونؤكد على حصرنا على الثروة الوطنية وعدم فسح المجال للتلاعب بقوت المواطن وعدم السماح لمافيات السوق السوداء للتلاعب بمقدرات الشعب العراقي وعلينا المساهمة والمشاركة معا في سبيل انجاح العملية السياسية التي ساهم بها الشعب بشكل رائع يوم الانتخابات.

واوضح الوزير ان هناك مطالبات جادة من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية اخرى من اجل القبول بعملية شطب ديون العراق المترتبة عليه جراء سياسات النظام المقبور والتي تصل الى (١٤٠) مليار دولار وشطب ما قيمته ٨٠٪ منها. مشيرا الى ان هذه الموافقات مشروطة بمعالجة الخلل الاقتصادي ورفع اسعار المشتقات النفطية التي ترهق الميزانية العراقية بنحو (٦ مليار دولار) واضاف نحن نجد في هذه الافكار صورة صحيحة اقتصاديا ولكن قد تختلف في طريقة معالجتها بالنسبة، للشعب العراقي وبالتالي يجب الاخذ بنظر الاعتبار ظروف المواطنين والحالة المعاشية ومن الطبيعي ان صندوق النقد الدولي رفض ان تكون الاسعار بهذه المستويات ولربما هناك جداول زمنية لقضايا مختلفة ولكن الحكومة العاقية ايضا لها نظرة مختلفة الى مصلحة الشعب العراقي وبالتالي الى النهوض بواقع المواطن الى مستويات جيدة.

واعتبر وزير النفط زيادة الاسعار خطوة جيدة لكن علينا مراعاة مصلحة الشعب العراقي وتم مطالبة حكومة الدكتور اياد علاوي بزيادة الاسعار والتعامل معها وتم الاتفاق بشانها ولم يتم التنفيذ وهناك التزامات على الحكومة العراقية علينا معالجتها ولكن ليس على حساب الشعب وان يكون هو الضحية.

نحن نبحث عن حالة يمكن بها تعويض المواطن العراقي عما سيتكلف به من اعباء خدمات النقل ولذلك جاءت فكرة التعويض النقدي للعوائل لافتا الى انه سيتم شمول مليوني عائلة فقيرة بالاتفاق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتلك التخصيصات.

وردا على سؤال لـ (المدى) حول عدم حضور وزير النفط في المؤتمر الذي عقده رئيس لجنة الطاقة الدستور احمد الجلبي امس وعن الجهات التي تقف وراء التعجيل بتطبيق هذا القرار قال بحر العلوم: كان لدينا تصورات بانه يجب ان تكون هناك مصداقية بين المواطن والحكومة من اجل تنفيذ الامر الوزاري الصادر في ٦ / ١٠ / ٢٠٠٥ ويجب اطلاق التخصيصات قبل البدء بعملية الزيادة والقبول بالامر الوزاري السابق الذي ينص على زيادات متناسبة لا تثقل كاهل المواطن العراقي نا على خلاف مع التوقيت في الزيادة وليس من المناسب ان يكافئ الشعب العراقي الذي ساهم في العملية السياسية الفاعلة يوم الانتخابات مباشرة برفع اسعار المنتجات النفطية واصبح الانتخابات لم يجف بعد؟!